

النشرة الاقتصادية الفلسطينية

النشرة 168
أيلول 2020

التقارير الرئيسية

استمرت السلطة الوطنية الفلسطينية بدفع 50% من رواتب موظفي القطاع العام متأخرة شهر واحد عن موعد الرواتب، لعدم توفر سيولة كافية لدفع كامل الرواتب

تضررت مدينة القدس الشرقية المحتلة بشدة من الجائحة، نظرا للإهمال الممنهج الذي تمارسه السلطات الإسرائيلية بحقها

منذ 24 آب الماضي، تم فرض إغلاق مشدد على القطاع المحاصر بعد اكتشاف حالات مصابة بكورونا خارج مراكز الحجر الصحي لأول مرة

أغلق مؤشر القدس عند مستوى 446.0 نقطة في آخر يوم تداول في شهر آب، منخفضا بنسبة 3.2% مقارنة بتموز وبنسبة 15.2% مقارنة بالشهر المناظر 2019

استجابة الحكومة الفلسطينية لكوفيد - 19

سُجل في فلسطين 36,151 حالة إصابة مؤكدة بفيروس كوفيد-19 حتى تاريخ 23 أيلول 2020، بزيادة قدرها 20.8% مقارنة بشهر آب المنصرم بعد ظهور الموجة الأولى من العدوى في قطاع غزة¹. ويتزامن هذا الارتفاع مع عودة معظم الأنشطة الاقتصادية لمزاولة أعمالها رغم تدني الامتثال بإجراءات السلامة والصحة العامة. وفي 6 أيلول 2020، انتظم نحو 1.3 مليون من طلبة المرحلة الابتدائية في مقاعدهم لأول مرة منذ وقف العملية التعليمية أثار الماضي، بينما تسعى الحكومة الفلسطينية لتجنب فرض إغلاق شاملة جديدة على المدن². تركز السلطة الوطنية الفلسطينية جهودها على التخفيف من حدة التبعات الاقتصادية للجائحة من خلال عودة الأنشطة الاقتصادية لمستوياتها المعتادة نظرا لتزايد الضغوط على المالية العامة وتدهور الأوضاع الاقتصادية.

المالية العامة

تفاقم الوضع المالي الحرج أصلا للسلطة الوطنية الفلسطينية مع اندلاع جائحة كوفيد-19 مطلع العام 2020، واستمرار إسرائيل باقتطاع نسبة من إيرادات المقاصة التي تحولها للسلطة الوطنية الفلسطينية، وتجدد أزمة المقاصة في أعقاب إعلان الحكومة الإسرائيلية عن خطتها لضم أجزاء من الضفة الغربية³. مقارنة بالأزمة المالية التي شهدتها السلطة الفلسطينية في العام 2019، ساهمت هذه الصدمات في تسديد ضربة قاصمة للمالية العامة نتج عنها تراجع صافي الإيرادات العامة بنسبة 16.7% خلال الأشهر الستة الأولى من العام 2020 مقارنة بالفترة المناظرة من العام 2019.

تداعيات الجائحة بحد ذاتها كانت واسعة النطاق وطالت مختلف القطاعات الاقتصادية في فلسطين. وأدى تباطؤ حركة الواردات إلى تراجع إيرادات المقاصة بنسبة 9.18%، فيما أدى تراجع الطلب والعرض على العمالة، ووقف الأنشطة الاقتصادية، وتدهور الإنتاج إلى تراجع بنسبة 6.12% في الإيرادات المحلية⁴. ورغم ازدياد الحاجة إلى الإنفاق العام أكثر من ذي قبل بسبب الجائحة، إلا أنه انخفض أيضا ولكن بوتيرة أبطأ من الإيرادات مما أدى إلى ارتفاع عجز الحساب الجاري قبل التمويل بنسبة 8.65%. كما أدى تراجع الإيرادات إلى تراجع النفقات التطويرية المتدنية أصلا بنسبة 4.40%. كما تراجع دعم المانحين للموازنة العامة بشكل ملحوظ، بقرابة 2.18%. بإيجاز، تندر أزمة سيولة المالية العامة هذا العام بأزمة مالية أشد وطأة.

جدول (1): الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية - النصف الأول من العام 2020 والنصف الأول من العام 2019، مليون شيكل (أساس الالتزام)

البند	النصف الأول من العام 2020	النصف الأول من العام 2019	% التغير
صافي الإيرادات	5,246.6	6,299.1	-16.7%
الإيرادات المحلية	1,974.9	2,260.6	-12.6%
إيرادات المقاصة	3,472.5	4,283.8	-18.9%
الارجاجات الضريبية	200.7	245.3	-18.2%
النفقات وصافي الإقراض	6,840.9	7,260.7	-5.8%
النفقات والأجور	3,316.8	3,239.2	2.4%
مساهمات اجتماعية	330.6	328.8	0.5%
نفقات جارية أخرى	2,691.7	3,120.7	-13.7%
صافي الإقراض	501.8	572	-12.3%
عجز الحساب الجاري قبل التمويل	-1,594.2	-961.6	65.8%
النفقات التطويرية	324.8	545	-40.4%
4. فائض/عجز الموازنة الكلي (قبل المنح)	-1,919	-1,506.6	27.4%
دعم خارجي للموازنة العامة	790.8	966.5	-18.2%

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية.

1 <https://corona.ps/>
2 <https://english.wafa.ps/Pages/Details/119119>
3 خساتر بقيمة 144 مليون دولار سنويا.
4 www.pmf.ps/pmf/documents/accounts/monthly/2020/Jun2020Ar.pdf

شباط 2020. وبرغم هذا، تأخر إنشاء أول مركز خدمات طبية إسرائيلي في القدس الشرقية حتى 2 نيسان 2020.¹³ أما التجمعات الفلسطينية من مدينة القدس المتواجدة على الجانب الفلسطيني من جدار الفصل العنصري، فقد أنشئ أول مركز للفحص فيها في 13 نيسان 2020. وتعكس السياسات الرسمية في القدس الشرقية معاملة الدولة للمقدسين كمواطنين من الدرجة الثانية، وهو أمر واضح في ضعف المتابعة وعدم دقة تحري خارطة انتشار فايروس كوفيد-19، وعدم توفير أرقام رسمية أو إشراك الهيئات ذات العلاقة في جمع البيانات. يضاف إلى ذلك، تساهم حالة «المقيم الثابت» لفلسطيني القدس الشرقية في استفحال الوضع، إذ يحق لهم الوصول لمركز واحد فقط من مراكز الرعاية الصحية الإسرائيلية الأربعة، مما يضعف وصولهم إلى مراكز الفحص.

أدت هذه العوامل لتأثر فلسطيني القدس الشرقية بالوباء بشكل أكبر من المناطق الأخرى ضمن حدود بلدية القدس، ومقارنة ببقية فلسطين أيضا. أكثر من نصف الحالات المصابة في القدس هم من سكان القدس الشرقية برغم أن نسبة الفلسطينيين من سكان المدينة أقل من 40%. و43% من سكان القدس الشرقية الذين تم فحصهم تظهر نتائجهم إيجابية، مقارنة ب 7% فقط في إسرائيل.¹⁴ كما أن الحالات الجديدة الرسمية في القدس الشرقية في ارتفاع برغم ضعف الوصول للفحوصات المطلوبة، مما يشير إلى وجود أعداد كبيرة من الحالات غير المكتشفة.¹⁵

تأثير الجائحة على نظام الرعاية الصحية

في خضم الجائحة الحالية، تعاني مستشفيات القدس الشرقية من ضغوطات هائلة. تعاني هذه المستشفيات من نقص التمويل بشكل ممنهج وتعتمد بشكل كبير على تحويلات المرضى من الضفة الغربية وقطاع غزة.¹⁶ وبعد وقف السلطة الفلسطينية التنسيق مع الحكومة الإسرائيلية انخفضت التحويلات الطبية بشكل ملحوظ، مما أثر على قدرة بعض المستشفيات على تغطية رواتب موظفيها. فمستشفى المقاصد، على سبيل المثال، يواجه خطر الإغلاق جراء الجائحة بعد انخفاض معدل إشغال الأسرة في المستشفى بنسبة 50% بعدما أوقفت وزارة الصحة الفلسطينية التحويلات الطبية المجانية للمستشفى، والتي كان يستفيد منها عدد كبير من الفلسطينيين. أكد عز الدين حسين، مدير المستشفى، أن الديون المتراكمة على المستشفى تقارب 47 مليون دولار، منها 18 مليون دولار التزامات غير مسددة على ذمة السلطة الفلسطينية، في حين أن المستشفى مدين بمبلغ 20 مليون دولار لشركات الإمدادات الطبية و9 مليون دولار ديون ضريبية وتأمين صحي إسرائيلي وقروض من البنوك.¹⁷

مع استمرار الأزمة لشهور، أعلنت نقابة العاملين في المستشفى في 26 آب إضرابها عن العمل،¹⁸ مما دعا الحكومة الفلسطينية للاستجابة سريعا بتأمين قرض بنكي واستئناف التحويلات الطبية إلى المستشفى لمساعدتها على سداد ديونها.¹⁹ كما تعهدت إدارة المستشفى بتنفيذ برنامج إصلاحات مالية للحيلولة دون تكرار الأزمة المالية وتراكم المزيد من الديون.

تأثير أزمة كورونا على الحياة الاقتصادية

وفق ما أفادت به مصادر مطلعة من القطاع الخاص، أغلقت قرابة نصف المحال التجارية في البلدة القديمة في القدس أبوابها خلال الأزمة نظرا للإغلاقات.²⁰ يوجد في البلدة القديمة حوالي 1400 محل تجاري، 45% منها تعتمد على السياحة بشكل كامل. في الوقت الراهن، يبلغ معدل الأشخاص الذين يزورون البلدة القديمة يوميا حوالي 5000 شخص مقارنة ب 200,000 زائر قبل انتشار الوباء.²¹ ضمن إجراءات السلامة والصحة العامة، تمنع الحكومة الإسرائيلية الباعة المتجولين

خلال العقد الماضي، واصلت السلطة الفلسطينية جهودها لإصلاح أنظمتها المالية ونجحت في خفض عجز الموازنة من 23.3% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2006 إلى 6.3% في العام 2018، وهو إنجاز هام. إلا أن الوضع المالي للسلطة الفلسطينية أخذ منعطفا سلبيا خلال العام 2019 بعد الاقطاعات الإسرائيلية من الضرائب التي تجمعها بالنيابة عن السلطة الفلسطينية، مما أدى لرفض الأخيرة قبول استلام أموال المقاصة منقوصة لأكثر من ستة أشهر.⁵ وقد نجم عن ذلك ارتفاع العجز المالي لقرابة 9% من الناتج المحلي الإجمالي (1.4 مليار دولار) وإغلاق السنة المالية 2019 بأكبر فجوة تمويلية خلال سنوات (800 مليون دولار). ومما فاقم من الوضع استمرار تراجع الدعم الخارجي للموازنة العامة منخفضا من 32% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2008 إلى 3.5% في 2019. ويعد مسار التراجع في المساعدات الخارجية، إلى جانب تذبذبها نتيجة التقلبات السياسية، أهم أسباب استمرار حالة عدم اليقين لدى السلطة الفلسطينية حول إيراداتها المالية. مما اضطر السلطة الفلسطينية للجوء للمصادر المحلية لتمويل ثلثي العجز في الموازنة. وقد حصلت على 64% من التمويل المحلي من البنوك التجارية وتم تأمين النسبة المتبقية من صافي متأخرات القطاع الخاص. ارتفع الدين العام بنسبة 8% في العام 2019 ليصل إلى 2.8 مليار دولار، أي 16.4% من الناتج المحلي الإجمالي. وشكل الدين المحلي قرابة 1.6 مليار دولار من الدين العام. ويكشف ذلك عن الوضع الجائر الذي يحرم حكومة وطنية (حتى وإن كانت بلا سيادة) تنتهج سياسة مالية رشيدة، ومسؤولة عن تأمين الخدمات الأساسية العامة ورفاه أكثر من 4 ملايين مواطن، من الوصول لتمويل دولي ثنائي ومتعدد الأطراف أو لأسواق التمويل كأي بلد آخر.

الاستجابة المالية والنقدية

استمرت السلطة الوطنية الفلسطينية بدفع 50% من رواتب موظفي القطاع العام متأخرة شهر واحد عن موعد الرواتب، لعدم توفر سيولة كافية لدفع كامل الرواتب.⁶ وستستمر السلطة الفلسطينية بدفع نصف فاتورة الرواتب طالما بقيت تحويلات إيرادات المقاصة معلقة نتيجة وقف السلطة الفلسطينية كافة أشكال التنسيق مع الحكومة الإسرائيلية، أحد مخرجات اتفاقية أوسلو وبروتوكول باريس. ولا تزال السلطة الفلسطينية حتى الآن رافضة لعودة التنسيق المالي (بما في ذلك أعمال المقاصة المشتركة للإيرادات الضريبية التجارية) ما لم تتخلى إسرائيل نهائيا عن خططها لضم أجزاء من الضفة الغربية.⁷ بالمقابل ترفض الحكومة الإسرائيلية تحويل إيرادات المقاصة قبل استئناف التنسيق لأعمال المقاصة.⁸

في 25 آب 2020، صرح محمد منصور، مدير دائرة الرقابة والتفتيش في سلطة النقد الفلسطينية، عن منح تسهيلات ائتمانية بقرابة 32 مليون دولار للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المتضررة من وباء كوفيد-19 من خلال برنامج «استدامة»⁹ وهي مبادرة أطلقتها سلطة النقد الفلسطينية أيار الماضي، بهدف ضخ 300 مليون دولار لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع متناهية الصغر المتضررة من الجائحة. ويتم منح هذه القروض بأسعار فائدة مخفضة تصل إلى 3% وفترة سداد تصل حتى 36 شهرا.¹⁰ كما أعلنت سلطة النقد الفلسطينية عن إصدار تعليماتها للبنوك بتأجيل خصم أقساط القروض المستحقة عن شهر تموز لكافة موظفي القطاع العام وعدم استيفاء أي رسوم أو فوائد إضافية.¹¹

الأزمة الصحية والاقتصادية في القدس الشرقية

تضررت مدينة القدس الشرقية المحتلة بشدة من الجائحة، نظرا للإهمال المنهج الذي تمارسه السلطات الإسرائيلية بحقها.¹² وزارة الصحة الإسرائيلية أعلنت عن أول حالة مصابة بكوفيد-19 في إسرائيل في 21

5 انظر النشرة الاقتصادية الفلسطينية، العدد 157.

6 www.aliqtisadi.ps/article/77127/

7 <https://nyti.ms/35D7H8N>

8 <https://bit.ly/3kijzBc>

9 www.alquds.com/articles/159834350437801600/

10 <https://bit.ly/2FG6SRy>

11 <https://bit.ly/3hur2eN>

12 www.alhaq.org/publications/17118.html

13 <https://bit.ly/2HjqCeE>

14 <https://bit.ly/2ZDTvbT>

15 <https://bit.ly/2HkQqXL>

16 <https://bit.ly/33RMwgT>

17 www.middleeasteye.net/news/coronavirus-palestine-hospital-jerusalem-faces-closure

18 <https://qudsn.net/post/178284/>

19 www.wattan.net/ar/news/318088.html

20 <https://bit.ly/2G2u6SI> <https://bit.ly/3kTQegX>

21 <http://pnn.ps/news/537216>

تشديد القيود الإسرائيلية خلال الجائحة

تزامن إغلاق قطاع غزة مع تدهور في الأوضاع الأمنية أدى إلى تشديد القيود الإسرائيلية على القطاع. وجاء ذلك بعد إطلاق شبان من قطاع غزة بالونات حارقة عبر الحدود باتجاه الأراضي الزراعية الإسرائيلية. وردا على ذلك، قامت الحكومة الإسرائيلية بشن عدة غارات جوية على القطاع، وفرضت حظرا على صيد الأسماك، وأغلقت المعبر الرئيسي للسلع ومنعت توريد إمدادات الوقود.³³ ومنذ 6 آب 2020، بدأ الجيش الإسرائيلي بشن غارات جوية شبه يومية على قطاع غزة، استمرت حتى 31 آب حين تم التوصل لاتفاق لوقف إطلاق النار، ووافقت الحكومة الإسرائيلية على إثره بإعادة فتح مناطق الصيد.³⁴

وكانت الحكومة الإسرائيلية قد منعت دخول إمدادات الوقود (بما في ذلك إمدادات الوقود من الجهات المانحة) منذ 18 آب، مما أدى لوقف عمل محطة غزة لتوليد الكهرباء وهي المحطة الوحيدة التي تعمل في القطاع.³⁵ وقد تسبب إغلاق المحطة في انخفاض عدد ساعات إمداد سكان القطاع بالكهرباء إلى 2-3 ساعات يوميا فقط.³⁶ وهو ما يشكل أمرا في غاية الخطورة خلال فترة تشي أوبئة صحية، لتأثيره على عمل المستشفيات ومراكز الحجر الصحي. ووفق ما جاء على لسان إغناسيو كاساريس غارسيا، مدير مكتب اللجنة الدولية للصليب الأحمر في القطاع، «لن يكون نظام الرعاية الصحية في غزة قادراً على التعامل مع أكثر من بضع عشرات من مرضى فيروس كورونا»، مشيراً إلى عدم توفر المعدات الطبية والمستلزمات الخاصة لعلاج مرضى كوفيد-19 في مستشفيات غزة بكميات كافية. كما أن نقص الكهرباء يهدد أيضاً عمل محطات تحلية المياه وشبكات التوزيع، ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي، فتوقف الأخيرة عن العمل يعني إلقاء مياه المجاري غير المعالجة في البحر الأبيض المتوسط، والذي من شأنه أن يضر بقطاع صيد الأسماك في غزة. ولا شك أن وقف أنشطة الصيد ولو مؤقتاً قد الحق أضراراً إضافية باقتصاد القطاع وسوق العمل، فالآلاف الأسر الغزية تعتمد على صيد الأسماك كمصدر رزق.³⁷

تأثير الجائحة على الحياة الاقتصادية

نشرت شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية في 18 آب 2020 ورقة تسلط الضوء على تداعيات وباء كورونا على الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة.³⁸ مع نهاية الربيع الأول من العام 2020، وصل معدل البطالة في القطاع قرابة 46%، وهو من أعلى معدلات البطالة حول العالم. وتوقفت أنشطة قطاع السياحة الذي يشغل حوالي 8,700 عامل، بشكل تام منذ ظهور الوباء في القطاع. وتراجعت أنشطة قطاع النقل بنسبة 80%، مما أضر بأكثر من 3000 عامل في القطاع. كما فقد قرابة 10,000 عامل في قطاع الصناعة ووظائفهم، وكانت الصناعات الإنشائية، والورقية، والمعادن، والألومنيوم أكثر القطاعات الصناعية تضرراً. كما تراجعت القدرة الإنتاجية للقطاعات التجارية بنسبة تراوحت بين 60% إلى 70%، وتكبد القطاع الزراعي خسائر فادحة نتيجة إغلاق المعابر ووقف تصدير المنتجات الزراعية إلى الأسواق الخارجية.

بورصة فلسطين في شهر آب

أغلق مؤشر القدس عند مستوى 446.0 نقطة في آخر يوم تداول في شهر آب، منخفضاً بنسبة 3.2% مقارنة بتموز بنسبة 15.2% مقارنة بالشهر المناظر 2019.³⁹ تم تداول 5.3 مليون سهم بقيمة إجمالية 11.1 مليون دولار خلال الشهر، وهو ما شكل انخفاضاً بنسبة 33.6% 36.3% في حجم وقيمة الأسهم المتداولة مقارنة بالشهر السابق.

من العمل في البلدة القديمة، مما يحرم آلاف الأسر الفقيرة، أغلبها من قرى قضاء جنوب القدس، من مصدر دخلها الرئيسي.²² كذلك صرح البائعون الفلسطينيون بأنه لا يتم معاملتهم معاملة عادلة أسوة بالقدس الغربية حيث القيود والغرامات المفروضة أكثر تساهلاً، بينما تتواجد قوات الأمن بكثافة في القدس الشرقية وتفرض الغرامات على مخالفات صغيرة مثل إرخاء الكمامة.²³

على الرغم من اعتماد مدينة القدس الشرقية اقتصادياً على كل من فلسطين وإسرائيل، إلا أنها واقعة في «مأزق تموي» نتج عن عزلها وفصلها عن كلا الاقتصادين، الفلسطيني والإسرائيلي على حد سواء.²⁴ اشتكى العديد من باعة البلدة القديمة أنهم لم يحصلوا على أي أموال من مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلية برغم التزامهم بدفع الأقساط المستحقة للصندوق كغيرهم من السكان. لا ويل يزداد الأمر تفاقمًا مع تهديدات الحكومة الإسرائيلية بهدم منازل تعود لمقدسيين، حيث أزال سلطات الاحتلال 51 بناية فلسطينية خلال شهر آب 2020 فقط، وشردت 85 مواطناً.²⁵ كما أن الدعم الذي قدمته السلطة الفلسطينية لأصحاب المحال التجارية كان ضعيفاً، حيث لا يشمل صندوق القطاع الخاص لدعم العمال المتضررين من الوباء، صندوق «وقفه عز»، وبرنامج مساعدات الرعاية الاجتماعية التي تديرها وزارة التنمية الاجتماعية أو وزارة العمل، سكان القدس الشرقية.²⁶ قبل انتشار وباء كوفيد-19، كانت القدس الشرقية تتخبط في حالة من عدم الاستقرار والهشاشة، حيث وصلت نسبة المقدسيين الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى 77%، مقارنة بـ 23% بين سكان القدس الغربية.²⁷ وفقاً لمسح أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام 2018، فإن 81.4% من الأسر في القدس الشرقية بحاجة لمساعدات نقدية، و 45% منها بحاجة لمساعدات غذائية.²⁸ يضاف لما ذكر، اعتماداً اقتصاد القدس الشرقية الكبير على القطاعات الاقتصادية الأكثر عرضة للتأثر بعواقب هذا الوباء، قطاع التجارة السريعة والخدمية، وقطاع الخدمات، بما في ذلك قطاع الضيافة (الفنادق والمطاعم)، تشكل حوالي 79.1% من الناتج المحلي الإجمالي للقدس الشرقية وتشغل 64.9% من قوتها العاملة.²⁹ بالإضافة إلى ذلك، 84.3% من القوى العاملة في القدس الشرقية هم من العاملين بأجر، ومهددون بخطر فقدان مصدر دخلهم منذ انتشار الوباء.

تدهور الأوضاع المعيشية في قطاع غزة

يواجه قطاع غزة منذ أمد طويل ظروف اجتماعية واقتصادية وإنسانية صعبة للغاية، ومع ظهور الوباء تفاقمت الأوضاع المعيشية أكثر مما سبق. منذ 24 آب الماضي، تم فرض إغلاق مشدد على القطاع المحاصر بعد اكتشاف حالات مصابة بكورونا خارج مراكز الحجر الصحي لأول مرة. وفي أقل من شهر، وصل عدد الإصابات المؤكدة لـ 2,400 حالة.³⁰ وكانت الناطقة باسم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»، تمارا الرفاعي، قد حذرت من مغبة تجدد انتشار الفيروس في القطاع، نظراً لما يشكله ذلك من خطورة في منطقة ذات كثافة سكانية عالية كغزة (حيث يعيش 2 مليون شخص ضمن مساحة لا تتجاوز 160 كيلومتراً مربعاً)، وتتقصها التجهيزات الطبية الأساسية كأجهزة التنفس الصناعي.³¹ في ظل هذه الأوضاع، بدأت جمعية الهلال الأحمر القطرية العمل على تقديم مساعدات عاجلة لمكافحة الجائحة في القطاع، بميزانية إجمالية 95,000 دولار وقامت حتى الآن بالمساهمة بـ 800 فحص سريع للفيروس، وتوفير 13,000 لتر من المعقمات الطبية، بالإضافة لتقديم لوازم طبية أخرى كالفازات وأغطية الأحذية.³²

<https://bit.ly/3korkVf> 22

<https://bit.ly/2FJSvww> 23

<https://bit.ly/3hTM3zK> 24

www.sadaa.ps/237075.html 25

<https://bit.ly/3kG7bZ> 26

www.mas.ps/files/server/20202204173236-1.pdf 27

www.pcb.gov.ps/Downloads/book2496.pdf 28

<https://bit.ly/2RGNEyh> 29

<https://bit.ly/366loMN> 30

<https://bit.ly/2H40rIU> 31

<https://bit.ly/3moY6sk> 32

<https://bit.ly/2ZBIRSL> 33

<https://bit.ly/3kEZNjx> 34

<https://bit.ly/32UA0CC> 35

<https://bit.ly/2Fw86iK> 36

<https://bit.ly/35X40uV> 37

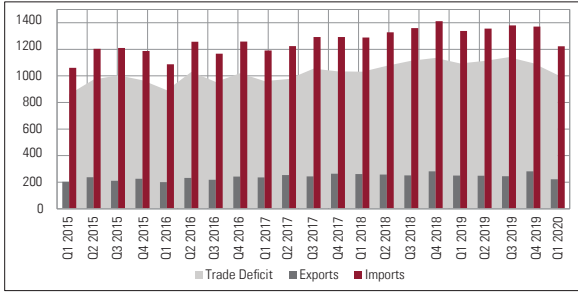
<https://bit.ly/33PNU3C> 38

<https://bit.ly/2FBYXEY> 39

الأداء الاقتصادي الفلسطيني

التجارة

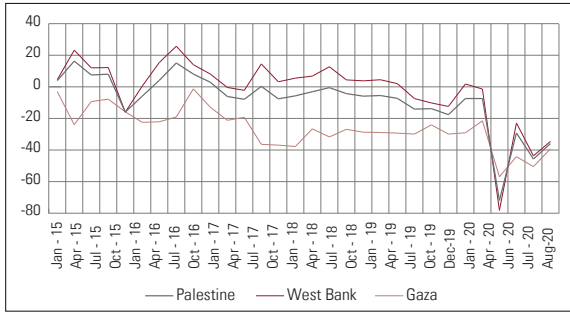
الصادرات، الواردات والعجز التجاري في فلسطين (000 دولار)، الربع الأول 2015 - الربع الأول 2020



الواردات (الربع الأول 2020): 1,296.7 مليون دولار الصادرات (الربع الأول 2020): 230.6 مليون دولار العجز التجاري (الربع الأول 2020): 1,066.1 مليون دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

مؤشر دورة الأعمال

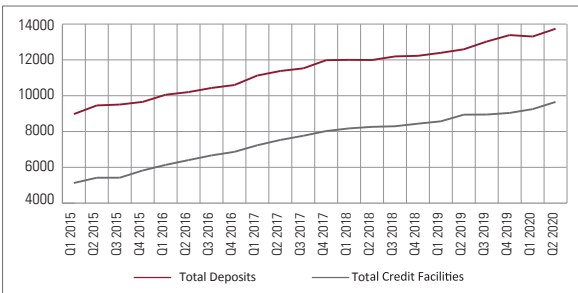
مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال، كانون الثاني 2015 - آب 2020



فلسطين (آب 2020): -35.9 الضفة الغربية (آب 2020): -34.5 غزة (آب 2020): -39.2 المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

القطاع المصرفي

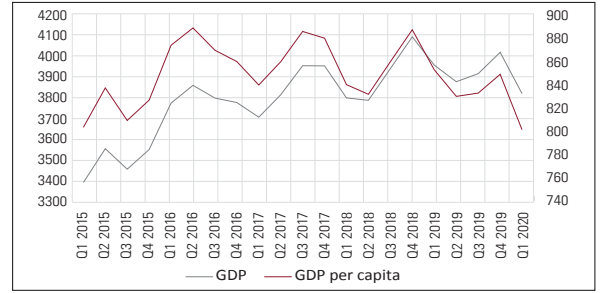
التسهيلات والودائع في فلسطين (000 دولار)، الربع الأول 2015 - الثاني 2020



مجموع التسهيلات الائتمانية (الربع الثاني 2020): 9,652.7 مليون دولار مجموع الودائع (الربع الثاني 2020): 13,738.7 مليون دولار المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

النمو

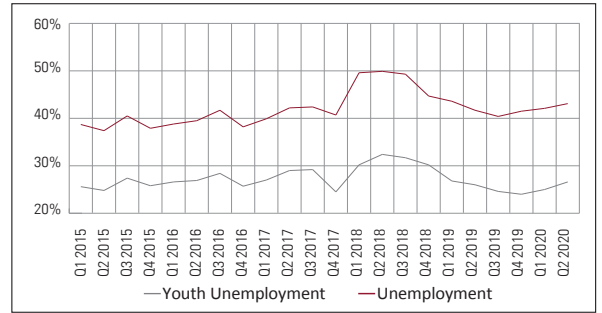
إجمالي الناتج المحلي (مليون دولار) وإجمالي الناتج المحلي لكل نسمة (بالدولار) في فلسطين، الربع الأول 2015 - الربع الأول 2020



الناتج الإجمالي المحلي (الربع الأول 2020): 3820.4 مليون دولار الناتج الإجمالي المحلي/نسمة (الربع الأول 2020): 802 دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

البطالة

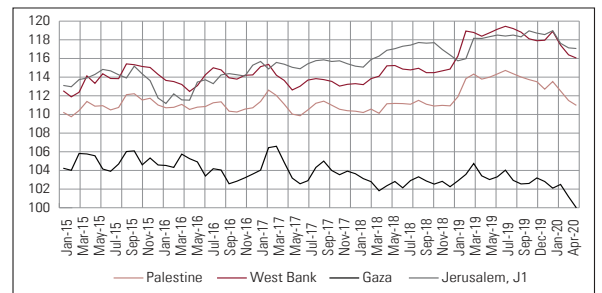
البطالة وبطالة الشباب في فلسطين، الربع الأول 2015 - الثاني 2020



معدل البطالة (الربع الثاني 2020): 26.6% معدل بطالة الشباب (الربع الثاني 2020): 43.1% المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

التضخم

مؤشر أسعار المستهلك (سنة الأساس = 2010)، كانون الثاني 2015 - آب 2020



فلسطين (آب 2020): 110.8 الضفة الغربية (آب 2020): 115.9 غزة (آب 2020): 99.7 المصدر: سلطة النقد الفلسطينية



The Portland Trust

النشرة الاقتصادية الفلسطينية يعدها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) وتحررها بورتلاند ترست. يمكنكم إرسال تعليقاتكم أو اقتراحاتكم أو شكاويكم إلى feedback@portlandtrust.org